دراسة معايير كفاية الاحتياطيات الأجنبية وفق قانون استقلالية البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة (2004).

Studying the criteria for the adequacy of foreign reserves in accordance with the Central Bank of Iraq Independence Law No. (56) of (2004).

م.م محمد إبراهيم ضاحي الرفاعي 1
muhammed.ibrahim@uoanbar.edu.iq

المستخلص:

يُعد موضوع الاحتياطيات الأجنبية من المواضيع المهمة مع تزايد الأزمات الاقتصادية ليصبح الاحتفاظ بحجم مناسب من هذه الاحتياطيات عنصراً آمنا من الصدمات الاقتصادية، بعد قانون استقلالية البنك المركزي العراقي (CBI) رقم (56) لسنة (2004) شهد تطورات على مستوى الاحتياطي وكيفية إدارتها والمتمثل في السلطة الوحيدة المسؤولة عن عملية صياغة وتنفيذ السياسة النقدية والائتمانية دون أن يتلقى التعليمات والتوجيهات من حكومة أو أي كيان آخر بما في ذلك أجهزة الحكومة. يهدف البحث إلى بيان حجم الاحتياطيات الأجنبي فضلاً عن عرض وتحليل نسب كفاية الاحتياطيات الأجنبية مع ملائمة المستوى الأمثل للاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي العراق. فيما توصل البحث بأن (CBI) حقق الحجم الكافي من الاحتياطيات الأجنبية، كما يتبين تجاوزها الحجم الكافي بشكل كبير في أغلب سنوات البحث وفقاً لمؤشري الاحتياطيات بدلالة عدد أشهر الاستيرادات ونسبتها إلى عرض النقود بالمعنى الواسع (M2). فضلاً عن نسبة الاحتياطيات إلى الناتج المحلي

1. كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الأنبار

الإجمالي، وبالتالي قد يفوت الفرصة لاستثمار هذه العوائد لرفد عملية التنمية الاقتصادية في البلاد. وبما أن نتائج تحليل نسب مؤشرات الكفاية هي أعلى بكثير من النسب المعيارية الدولية يوصي البحث إلى استحسان توظيف جزء من هذه الأرصدة للمساهمة في الصناديق سيادية العالمية ذات التصنيف العالي وذلك بموجب تصنيف معهد الصناديق الثروة السيادية (SWFI).

الكلمات المفتاحية: كفاية الاحتياطيات الأجنبية، استقلالية البنك المركزي العراقي.

Abstract:

The issue of foreign reserves is one of the important topics with the increasing economic crises, so that maintaining an appropriate size of these reserves becomes a safe element from economic shocks, after the Central Bank of Iraq (CBI) Independence Law No. (56) of (2004) witnessed developments at the level of reserves and how to manage them, which is represented in: The sole authority responsible for the process of formulating and implementing monetary and credit policy without receiving instructions and directives from a government or any other entity, including government agencies. The research aims to indicate the size of foreign reserves as well as display and analyze the adequacy ratios of foreign reserves while matching the optimal level of foreign reserves for the Central Bank of Iraq. While the research concluded that (CBI) achieved the sufficient size of foreign reserves, it is also evident that they greatly exceeded the sufficient size in most of the years of research according to the two reserve indicators as a function of the number of months of imports and their ratio to the money supply in the broad sense (M2). In addition to the ratio of reserves to gross domestic product, thus the opportunity to invest these returns to support the economic development process in the country may be missed. Since the results of the analysis of the adequacy index ratios are much higher than the international standard ratios, the research recommends the advisability of employing a portion of these balances to contribute to highly rated global sovereign funds, according to the Sovereign Wealth Fund Institute (SWFI) classification.

Keywords: adequacy of foreign reserves, independence of the Central Bank of Iraq.

المقدمة:

تُعنى الكثير من الدول أهمية بالغة في الاهتمام ليس فقط بتنويع الاحتياطيات الأجنبية، وإنما في تحديد وتخطيط حجمها وفقا للغايات المرسومة، إلا وهي مواجهة الصدمات الخارجية المحتملة، عملت العديد من اقتصادات العالم لاسيما اقتصادات الدول النامية منها على الاحتفاظ بمستوى كافٍ من الاحتياطيات بغية مواجهة الازمات المالية المحلية والعالمية وتأثيراتها السلبية في اغلب متغيرات الاقتصاد الكلي، فضلا عن الاستفادة منها في تحقيق عملية الاستقرار في سعر الصرف وبالتالي يأخذ إلى استقرار المستوى العام للأسعار، إذ اصبح من الضرورة التعامل والمراقبة لمؤشرات كفاية الاحتياطيات الأجنبية خاصة في الاقتصادات الأحادية الجانب والتي يكون فيها القطاع النفطي هو القطاع السائد بنسبة كبيرة من مصادر تكوين الاحتياطيات الأجنبية، كما أن نص قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة (2004) على أن يمثل البنك المركزي العراقي (CBI) السلطة الوحيدة المسؤولة عن عملية صياغة وتنفيذ السياسة النقدية والائتمانية دون أن يتلقى التعليمات والتوجيهات من حكومة أو أي كيان آخر بما في ذلك أجهزة الحكومة، كما جاء في نص المادة (4 / أولا/ أ) بغية تحقيق الأهداف المنصوص عليها في المادة (3) من القانون المذكور وتشمل صياغة السياسة النقدية سياسة الصرف الأجنبي، وحيازة جميع الاحتياطي الرسمي الأجنبي العراقي، وإدارة مخزون الدولة منه، وحيازة الذهب، وتقديم الخدمات الاستشارية والمالية للدولة، وإدارتها، وإصدار التصاريح والتراخيص للمصارف، وتنظيم أعمالها والإشراف عليها. كما يُعد موضوع الاحتياطيات الأجنبية من المواضيع المهمة مع تزايد الاهتمام للاحتياطيات

في العقود الأخيرة رافقه تزايد الأزمات الاقتصادية ليصبح الاحتفاظ بحجم مناسب من هذه الاحتياطيات عنصرا آمنا من الصدمات الاقتصادية، لذلك فإن الاهتمام بإيجاد تدابير ومقاييس لتقييم عنصر كفاية الاحتياطيات الأجنبية هو محل اهتمام في مختلف المحافل الاقتصادية.

أهمّية البحث Research Importance

تكمن أهمية البحث في إبراز قوة الاحتياطي الأجنبي في النظام النقدي في العراق ولا سيما السلطة النقدية متمثلة بالبنك المركزي العراقي، فضلاً عن دور استقلالية البنك في إدارة الاحتياطي والتصرف به وفق القوانين المنصوص بها التي تعمل على دعم ركائز البنك في أي ظروف محتملة.

مشكلة البحث Research Problem

تتمحور مشكلة البحث في الآتي:

1- ما هي نسب كفاية الاحتياطي الأجنبي اللازمة بغية تحقيق الموازنة بين عنصر السيولة والربحية والأمان.

2- هل قيمة الاحتياطي الأجنبي لدى البنك المركزي العراقي كفؤة وقادرة على مواجهة الأزمات المالية.

3- هل أن الاحتفاظ باحتياطي أجنبي مبالغ فيه تفقده الفرصة البديلة للبدائل الاستثمارية.

فرضية البحث Research Hypothesis

تنطلق فرضية البحث من أن استقلالية البنك المركزي تلعب دوراً اساسياً في كفاية الاحتياطي الأجنبي للبنك المركزي العراقي.

هداف البحث Research Objectives

يهدف البحث إلى بيان حجم الاحتياطيات الأجنبي فضلاً عن عرض وتحليل نسب كفاية الاحتياطيات الأجنبية مع ملائمة المستوى الأمثل للاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي العراق.

منهج البحث Research method

من أجل تحقيق أهداف البحث وأثبات الفرضية اعتمد الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي لبيان الجوانب النظرية للاحتياطيات الأجنبية وكفايتها، والمنهج التحليلي لبيان واقع الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي العراقي ومعايير كفايتها خلال المدة (2004-2020).

حدود البحث Search Limits

تقتضي منهجية البحث العلمي وجوب تحديد أبعاد البحث بغية عرضه بطريقة موضوعية تساعد على عملية التوصل إلى نتائج منطقية وواقعية. ومن هذا المنطلق تتمثل حدود البحث بالآتي:

1) **البعد المكاني:** كفاية الاحتياطي الأجنبي (البنك المركزي العراقي).

2) **البعد الزماني:** يغطي البحث مدة زمنية (17 سنة) إذ تمتد من (2004-2020).

1-1: المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للاحتياطيات الأجنبية وكفايتها.

1-1-1: مفهوم الاحتياطيات الأجنبية:

يُعرِّف صندوق النقد الدولي الاحتياطيات الأجنبية على أنها الأصول الخارجية المتاحة للسلطة النقدية وتحت سيطرتها بغية تلبية متطلبات تمويل ميزان المدفوعات، أو للتأثير في سعر صرف العملة من خلال التدخل في أسواق الصرف، أو تعزيز الثقة في العملة المحلية **(IMF, 2013: 3)**، ويمكن تعريفها أيضا بأنها تلك الموجودات لدى الدولة والتي تكون من عملات الدول الأخرى التي تتمتع في القبول العام وتتكون من النقد الأجنبي والذهب وحقوق السحب الخاصة وكافة أنواع الودائع بالإضافة إلى اي حقوق مالية للدولة على الدول الأخرى والهيئات الدولية تكون بالعملة الأجنبية **(Mohanty & Turner, 2006: 40)**.

1-1-2: مكونات الاحتياطي الأجنبي:

أن السمة الرئيسة للبلدان تكمن في الاحتفاظ باحتياطي أجنبي الذي يسهل سير مسار عملية التداول في الأسواق العالمية، إذ يمكن بيان وتوضيح مكونات الاحتياطي الأجنبي بصيغة المعادلات وعلى الشكل الآتي: **(Kathryn, et al, 2011: 5)**.

$$R = Forex_R + Nonc_R \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

$$Forex_R = SEC_R + DEPO_R \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

$$Non_R = Gold + SDR + IMF + othre_R \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

في حين يشير الحرف (R) إلى مصطلح الاحتياطي.

(Non_R): هي عبارة عن مكونات الاحتياطي الأجنبي والتي تكون من الذهب + حقوق السحب الخاصة + رصيد البنك المركزي لدى صندوق النقد الدولي + أخرى ($othre_R$).

كما أن احتياطي العملات الأجنبية ($Forex$): يتكون من الاصول المالية والتي تشمل الأوراق المالية (SEC) والعملات والودائع ($DEPO$).

ومن خلال عملية جمع المعاداتين (2) و (3)، نحصل على المعادلة رقم (4) والتي تكون على الشكل الآتي:

$$R = (SEC_R + DEPO_R) + (Gold + SDR + IMF + othre_R) \ldots\ldots (4)$$

حيث أن المعادلة (4) توضح مكونات الاحتياطيات الأجنبية.

مكون ($Forex$) للاحتياطي الأجنبي: يعكس بطبيعته اجراءات سياسة الاحتياطي الأجنبي، لما له من تدخل في سوق الصرف الأجنبي وإدارة محافظ الاحتياطي.

1-1-3: كفاية الاحتياطيات الأجنبية:

تُعد تلك الاحتياطيات بمثابة المستويات الداعمة لضمان استقرار النظام المالي للبلد إذ لا بد أن يرافق تلك الدعامة كفاية تامة في جانب الاحتياطي ومن هذا المنطلق هنالك مؤشرات لكفاية الاحتياطيات الأجنبي ومن أهمها الآتي:

1-1-3-1: نسبة الاحتياطيات الأجنبية الى الاستيرادات:

يعد كمؤشر لمناسبة حجم الاحتياطيات بغية استخدام تلك الأموال في الوفاء بالالتزامات الطارئة المترتبة عليها، والتي قد تتمثل في عدم القدرة على تمويل المدفوعات عن الواردات نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية عما هو متوقع، أو تراجع في المداخيل من القطاعات التصديرية، سلعية أو خدمية، والتي تمول تلك المدفوعات

وكذلك يهدف هذا المؤشر في مواجهة الصدمات الخارجية **(IMF, 2011: 13-21)**، وتقاس نسبة الاحتياطيات إلى الواردات من خلال عدد شهور الاستيرادات السلعية والخدمية التي يغطيها صافي الاحتياطيات الأجنبية إذ أن حجم الاحتياطيات الواجب تكوينها وفق هذا المؤشر يتأثر بنظام سعر الصرف المتبع في حين أن قيمة الاحتياطيات تتراجع في الدول ذات أسعار الصرف المعومة والدول ذات العملات القابلة للتحويل كما في الدول المتقدمة والمتطورة صناعياً في حين ترتفع قيمتها في الدول ذات مرحلة التحول والدول النامية وفق هذا المؤشر **(IMF, 2000: 12)**.

1-1-3-2: نسبة الاحتياطيات الى عرض النقود بالمعنى الواسع:

يستخدم هذا المؤشر كعملية استباقية أي إنذار مبكر لوقوع الأزمات المالية ومن هذا المؤشر يمكن معرفة درجة هروب رؤوس الأموال والتي تكون من شأنّها أن تضغط على الاحتياطيات، أو من خلاله يتم قياس درجة الثقة في العملة فضلاً عن مدى كفاءة النظام المصرفي، أي ان هذا المؤشر يستخدم لتلافي الانتقادات الموجهة للمؤشرات السابقة وذلك من خلال التركيز على البعد الداخلي، حيث تستخدم نسبة الاحتياطيات الدولية إلى السيولة المحلية المفهوم الواسع للنقود (M2) كمؤشر لحماية الاقتصاد من الأزمات المالية المحتملة التي قد يتعرض لها، وطبقاً لهذا المؤشر يجب أن تغطى الاحتياطيات(40%) من عرض النقود الواسع كما أن هذا المؤشر يستخدم بشكل عام بالنسبة إلى البلدان التي تتبع نظام سعر الصرف الثابت وتكون نسبة المناسبة (10-20%)، بينما البلدان التي تستخدم وتتبع نظام سعر الصرف المعوم بذلك تكون النسبة المناسبة تدور بين (5-10%) **(الرفاعي، والعبيدي: 2022: 40)**

2-1: المبحث الأول: الإطار التحليلي لمعايير كفاية الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي العراقي

2-1-1: معايير كفاية الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي العراقي:

أن قدرة السلطة النقدية في الدفاع عن سعر صرف العملة المحلية تتمحور في المستوى الأمثل للاحتياطيات الأجنبية الذي يكمن في الحد الأدنى لقيمة الاحتياطيات الأجنبية التي يتوجب على السلطة النقدية حيازتها والذي يتم احتسابهُ وفق معايير معتمدة دولياً، وأهم هذه المعايير (معيار التجارة والذي يمثل عدد الأشهر الذي يمكن أن تمول فيه الاحتياطيات الأجنبية استيرادات البلد من السلع والخدمات، ومعيار عرض النقود والذي يمثل كفاية الاحتياطيات الأجنبية لتغطية المعروض من العملة المحلية، فضلاً عن الناتج المحلي الإجمالي) وتبنى هذه المعايير بافتراض حدوث صدمة تؤثر على عملية تراكم الاحتياطيات الأجنبية بصورة شبه تامة ومن تلك المعايير الآتي:

2-1-1-1: نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الاستيرادات:

يتضح لنا من خلال البيانات الواردة في الجدول (1) أن معدل تغطية الاحتياطات الأجنبية للإستيرادات شهدت تحسناً ملحوظاً بعد عام (2004)، إذ كان العراق غير قادراً على تغطية الحد الأدنى للإستيرادات وهي (3 أشهر)، في حين أن العراق تمكن في سنوات البحث على زيادة أشهر التغطية للإستيرادات، حتى سجل معدل التغطية أعلى المعدلات في عامي (2007 و2008) إذ سجل ما مقداره (19 شهراً) عام (2007) و(17 شهراً) عام (2008) وذاك يعود نتيجة إلى التحسن الذي طرأ في أسعار النفط في تلك المدة. فيما شرع بعدها في الانخفاض عند

عام (2009) وبمعدل تغطية بلغ ما مقداره (12 شهراً) كما أن معدل التغطيـــة عام (2010) انتقـــل مـــــن (13 شهراً) إلـــى (15 شهراً) عند عام (2011)، وبناءً على ما سبق نلاحظ أن هناك أفراط فـــي عملية إنفاق الاحتياطـــات، أما الأعوام (2014 و2015) شهدت عندها معدلات التغطية انخفاضاً بلغ ما مقداره (13 شهراً) يعود سبب ذلك إلى تدهور الوضع الأمني خلال دخول التنظيمات الارهابية إلى اجزاء من المناطق والمحافظات العراقية فضلاً عن انخفاض أسعار النفط خلال الأشهر الأخيرة من تلك المدة فيما أدى ذلك إلى انخفاض في حجـــم الاحتياطات، ليشهد بعـــد ذلك المعـــدل تذبذباً نحو الزيادة بعد عام (2016) ليكون مسجلاً فيها أقـــل مـــن معـــدل الربع الأول من مدة البحث، وفيما يخص عام (2020) فقد شهد ارتفاعاً حتى بلغ معدل التغطية ما مقداره (14 شهراً) وذلك مقارنة بمعدل العام السابق البالغ مقداره(13 شهراً) يعزى ذلك إلى نتيجة تراجع عملية الإستيرادات إلى ما مقداره (62787) مليار دينار مقارنة في العام السابق.

الجدول (1) عدد شهور الاستيرادات التي تغطيها الاحتياطيات الأجنبية للمدة (2004-2020). (مليار دينار)

السنوات	الاحتياطيات الأجنبية	الاستيرادات	متوسط الاستيرادات الشهرية لكل عام*	عدد شهور التغطية**
2004	09101	31100	2591.7	3.90
2005	17846	34686	2890.5	6.17
2006	26157	30614	2551.2	10.25
2007	38375	23799	1983.3	19.35
2008	58958	41034	3419.5	17.24
2009	52224	48569	4047.4	12.90
2010	59263	51380	4281.7	13.84
2011	71120	55929	4660.8	15.26
2012	81312	68800	5733.3	14.18
2013	90097	73831	6152.6	14.64
2014	76974	68329	5694.1	13.52
2015	63434	56105	4675.4	13.57
2016	53106	40433	3369.4	15.76
2017	57893	44757	3729.8	15.52
2018	76017	54059	4504.9	16.87
2019	79918	68719	5726.6	13.96
2020	78293	62787	5232.3	14.96

المصدر: من عمل الباحث بالإستاد على:

البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي:https://cbiraq.org/Default.aspx

- **تم الحصول على عمود (*) متوسط الاستيرادات خلال الشهر، من خلال قسمة الاستيرادات على (12) شهر.**
- **تم الحصول على عمود (**) عدد الأشهر التغطية، من خلال قسمة الاحتياطيات على متوسط الاستيرادات خلال الشهر.**

في حين يمكن توضيح عدد شهور الاستيرادات التي تغطيها الاحتياطيات الأجنبية في العراق معيار التجارة والذي يمثل عدد الأشهر الذي يمكن أن تمول فيه الاحتياطيات الأجنبية استيرادات البلد من السلع والخدمات خلال المدة (2004-2020) بيانياً من خلال الشكل (1):

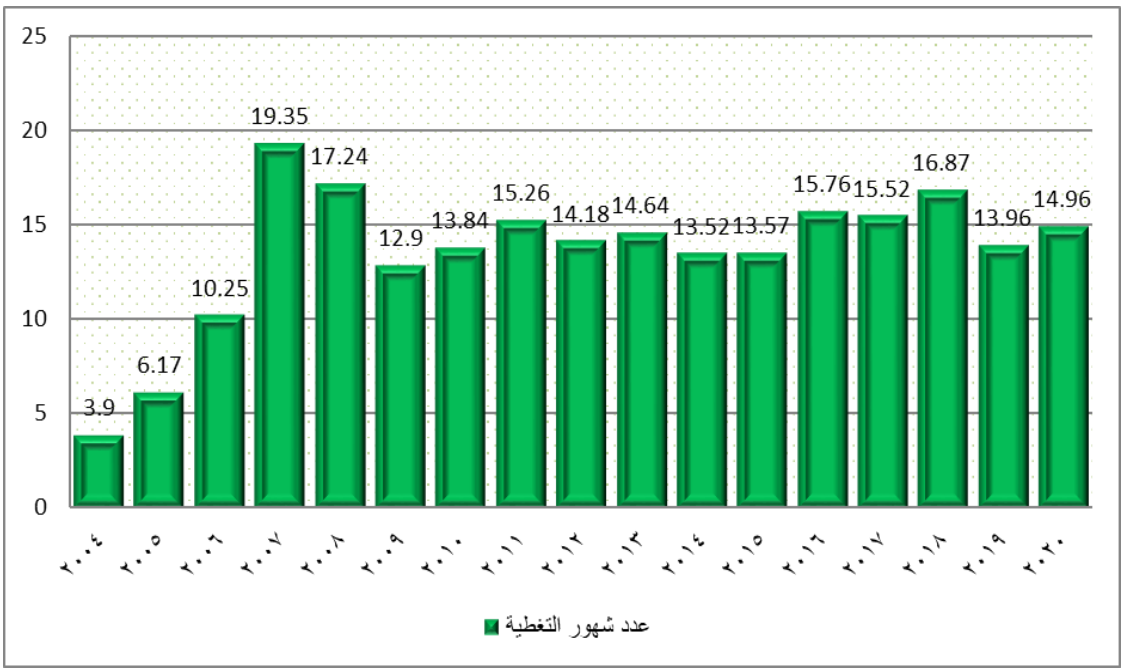

الشكل (1) عدد الأشهر لتغطية الاحتياطيات الأجنبية للمدة (2004-2020).

المصدر: من عمل الباحث بالإستاد على البيانات الواردة في الجدول (1).

2-1-1-2: نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP):

بافتراض حدوث صدمة تؤثر على تراكم الاحتياطيات الأجنبية بصورة شبه تامة تعد هذه النسبة إحدى النسب الدولية لتوضيح مدى كفاية الاحتياطيات الأجنبية، حيث أن الاحتفاظ باحتياطي لا يقل عن (9-20%) من الناتج المحلي الإجمالي هو المستوى الأمثل للاحتياطيات الأجنبية، إذ يتضح لنا من خلال البيانات الواردة في الجدول (2) أن نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي مع النفط بلغت ما نسبته (31.05%) كمتوسط خلال مدة محل البحث يدل على أن الاحتياطيات الأجنبية إذ لا تزال تغطي ضعفي الناتج المحلي الإجمالي لذا فهي قادرة على مواجهة الصدمة الخارجية، وفيما يخص نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي من دون النفط بلغت ما نسبته (63.95%) كمتوسط خلال مدة محل البحث يدل على أن الاحتياطيات الأجنبية لا تغطي ضعفي الناتج المحلي الإجمالي لذا فهي غير قادرة على مواجهة الصدمة الخارجية المحتملة، كون النسبة المشار لها كانت مرتفعة بسبب انخفاض الناتج المحلي الإجمالي من دون النفط، ليبين هذا الاعتماد المتزايد على النفط، ومن زاوية أخرى فهو لا يستطيع مواجهة الازمات الخارجية المحتملة بل يتعدى لأكثر من ذلك، إذ تكون القطاعات مستنزفة للاحتياطيات الأجنبية، ويعزى ذلك إلى عدم قدرتها لتغطية حاجة السوق المحلية لضعف إنتاجيتها، إذ يتضح لنا أن نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي مع النفط لعام (2004) بلغ ما نسبته (18.99%) أي بإنخفاض، وفيما يخص عام (2005) بالغ ما نسبته (24.27%)، وأن نسبة الاحتياطيات الأجنبية على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام (2014) بلغت ما نسبته

(28.90%) أي بانخفاض مقارنة بعام (2015) ليسجل ما نسبته (32.58%) وذلك نتيجة الصدمة المزدوجة التي مر بها الاقتصاد العراقي وهي الأمنية والاقتصادية، في حين كانت نسبة الاحتياطيات الأجنبية على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام (2016) بلغت ما نسبته (26.97%) وعام (2017) بلغت ما نسبته (26.12%) أي بارتفاع مقارنة بعام (2018) البالغ ما نسبته (28.27%) مما يعني وجود استقرار في القيمة السوقية لإنتاج السلع والخدمات وتوفير السيولة لعام (2017)، وفيما يخص عام (2020) فقد بلغت نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية ما نسبته (39.39%) وذلك مقارنة في عام (2019) البالغ ما نسبته (28.76%) نتيجة إلى الصدمة الاقتصادية الثنائية.

الجدول (2) الاحتياطيات الأجنبية ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومن دون النفط للمدة (2004–2020).

(مليار دينار)

السنوات	الاحتياطيات الأجنبية	الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (مع النفط)	الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (باستثناء نفط)	نسبة الاحتياطيات إلى (GDP) (مع النفط)%	نسبة الاحتياطيات إلى (GDP) (باستثناء نفط)%
2004	09101	53235	22379	18.99	45.17
2005	17846	73533	31153	24.27	57.29
2006	26157	95588	42736	27.36	61.21
2007	38375	111455	52437	34.43	73.18
2008	58958	157026	69859	37.55	84.40
2009	52224	130642	74645	39.97	69.96
2010	59263	162064	89159	36.57	66.47
2011	71120	217327	102070	32.72	69.68
2012	81312	254225	125231	31.98	64.93
2013	90097	273587	148013	32.93	60.87
2014	76974	266332	149480	28.90	51.49
2015	63434	194680	137631	32.58	46.09
2016	53106	196924	142904	26.97	37.16
2017	57893	221665	133000	26.12	43.53
2018	76017	268918	133208	28.27	57.07
2019	79918	277884	114386	28.76	69.87
2020	78293	198774	60795	39.39	128.78

المصادر: من إعداد الباحث بالإستاد على:

البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي: https://cbiraq.org/Default.aspx

– وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء والابحاث، مديرية الحسابات القومية للمدة (2004–2020).

تلعب الاحتياطيات الاجنبية دورا مهما واساسيا في عملية تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وخاصة استقرار المستوى العام للأسعار إذ يمكن توضيح الاحتياطيات الأجنبية والناتج المحلي الإجمالي مع النفط ومن دون النفط في العراق للمدة (2004-2020) من خلال شكل (2):

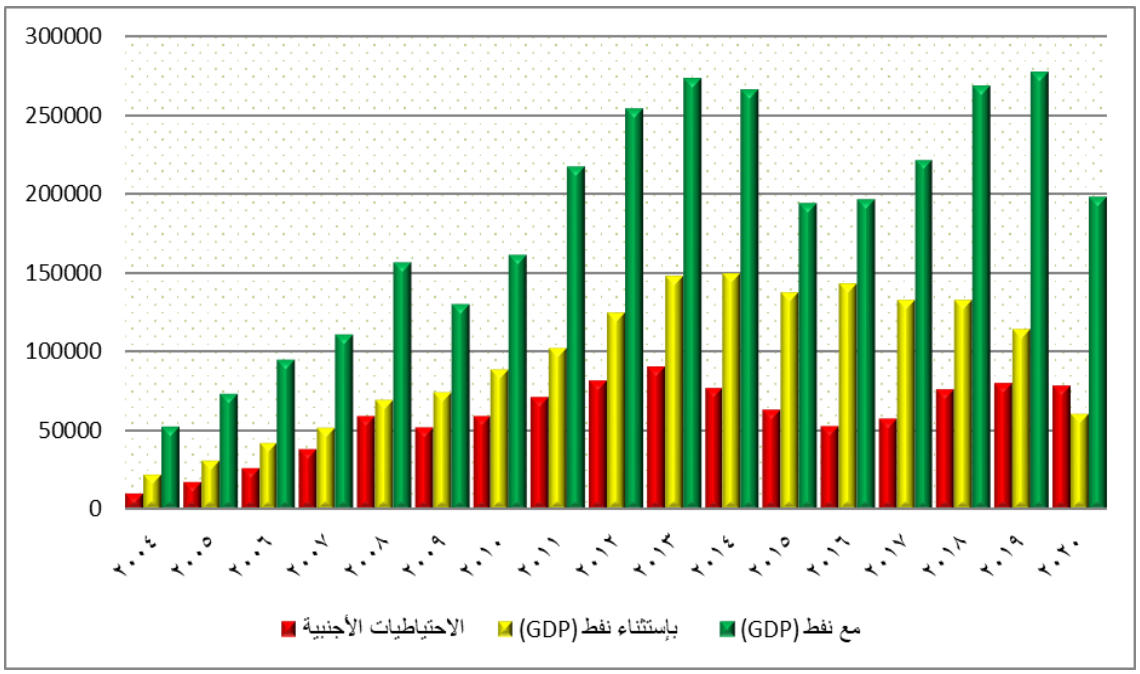

الشكل (2) الاحتياطيات الأجنبية و الناتج المحلي الإجمالي مع النفط ومن دون النفط.

المصدر: من عمل الباحث بالإستاد على البيانات الواردة في الجدول (2).

2-1-1-3: نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقود بالمعنى الواسع (M2):

يُعنى عمل السياسة النقدية في أهمية بالغة في الأهتمام ليس فقط بتنويع الإحتياطيات الأجنبية، وأنما في تحديد وتخطيط حجمها وفقا للغايات المرسومة، إلا وهي مواجهة الصدمات الخارجية المحتملة، كما يُعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة والحيوية لبيان كفاية الاحتياطيات الأجنبية وحجمها الأمثل، إذ إن عملية

الحفاظ على احتياطي أجنبي بما يعادل نسبته (10-20%) من (M2) يُعد قادرا على دعم الثقة في قيمة العملة المحلية، إذ يتضح لنا من خلال البيانات الواردة في الجدول (3) أن نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى مفهوم عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) كانت تتجاوز (10-20%)، إذ بلغ متوسط خلال مدة محل البحث ما نسبته (97.53%)، لذا تُعد قادرة على دعم الثقة بالعملة المحلية في حالة حدوث أي أزمة محتملة للعملة المحلية في حين أن نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى مفهوم عرض النقد بالمعنى الواسع شرعت في الارتفاع بعد عام (2004) إلى (2013) باستثناء عامي (2010، 2011) حيث بلغ أعلى نسبة (168.84%) في عام (2008) كما شرعت بعدها نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى مفهوم عرض النقد بالمعنى الواسع بالانخفاض من عام (2014) إلى نهاية مدة البحث عام (2020)، إذ سجلت عام (2016) أدنى انخفاض إذ بلغت (58.05%) يعزى سبب ذلك إلى انخفاض الاحتياطيات الأجنبية نتيجة انخفاض أسعار النفط. في حين أن الأعوام (2004-2009) وكذلك عامي (2012، 2013) فقد شهدت عندها الاحتياطيات الأجنبية أكبر من عرض النقود بالمعنى الواسع (M2) هذا ما يدل على انخفاض هروب رؤوس الأموال وارتفاع الثقة بالعملة المحلية، إذ سجلت نسبة (97.53%) كمتوسط خلال مدة البحث وبذلك قد تجاوزت المعايير المعتمدة، كما أن الأعوام (2014-2020) كان فيها عرض النقود بالمعنى الواسع (M2) أكبر من الاحتياطيات الأجنبية هذا ما يدل على وجود كم هائل من هروب رؤوس الأموال إلى الخارج وانخفاض درجة الثقة بالعملة.

الجدول (3) الاحتياطيات الأجنبية وعرض النقود (M2) للمدة (2004–2020)

(مليار دينار)

السنوات	الاحتياطيات الأجنبية	عرض النقود بالمعنى الواسع (M2)	نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقود بالمعنى الواسع (M2) %
2004	09101	12254	82.50
2005	17846	14684	121.53
2006	26157	21080	124.08
2007	38375	26956	142.36
2008	58958	34919	168.84
2009	52224	45437	114.94
2010	59263	60386	98.14
2011	71120	72177	98.54
2012	81312	77187	105.34
2013	90097	89512	100.65
2014	76974	92988	82.78
2015	63434	84527	75.05
2016	53106	90466	58.70
2017	57893	92857	62.35
2018	76017	95390	79.69
2019	79918	103441	77.26
2020	78293	119906	65.30

المصدر: من عمل الباحث بالإستاد على:

البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي: https://cbiraq.org/Default.aspx.

في حين يوضح الشكل (3) الاحتياطيات الأجنبية وعرض النقود بالمعنى الواسع (M2) في العراق للمدة (2004–2020):

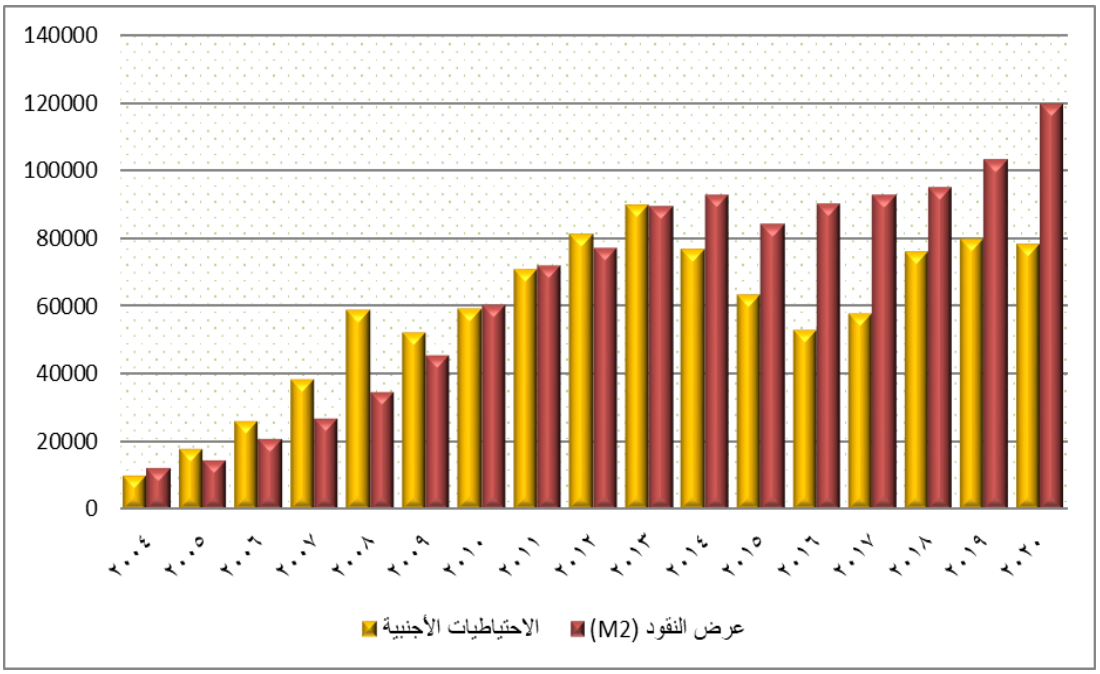

الشكل (3) الاحتياطيات الأجنبية وعرض النقود (M2) في العراق للمدة (2004–2020).

المصدر: من عمل الباحث بالإستاد على البيانات الواردة في الجدول (3).

وبناءً على ما سبق وعند مراجعة كفاية الاحتياطيات الأجنبية وفقاً للمؤشرات المعتمدة، يتضح بأن البنك المركزي العراقي حقق الحجم الكافي منها، كما يتضح تجاوز الاحتياطيات الأجنبية الحجم الكافي بشكل كبير في أغلب سنوات البحث وفقاً لمؤشري الاحتياطيات بدلالة عدد أشهر الاستيرادات ونسبتها إلى عرض النقود بالمعنى الواسع (M2).

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات:

1- من خلال المعايير الواردة يتبين أن البنك المركزي العراقي يحتفظ بمستوى من الاحتياطيات الأجنبية يتجاوز حجمها الأمثل وفقاً للمؤشرات المعنية الدولية تكمن في نسبة الاحتياطيات الى الاستيرادات الشهرية، ونسبة الاحتياطيات الى عرض النقد بالمعنى الواسع فضلاً عن نسبة الاحتياطيات الى الناتج المحلي الإجمالي.

2- زيادة حجم الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي نتيجة التطورات على مستوى الاقتصاد لاسيما الانفتاح الاقتصادي وزيادة الصادرات النفطية مع ارتفاع أسعار النفط العالمية.

3- اضهرت النتائج كفاءة واضحة المعالم للاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي وقدرته في الوفاء بالتزاماته المالية.

ثانياً: التوصيات:

1- على الرغم من أن قانون البنك المركزي (CBI) رقم (56) لسنة (2004) نص على استقلالية البنك المركزي العراقي، إلا أن الواقع العملي يشير إلى أن هذه الاستقلالية لم تتحقق بشكل كامل، الأمر الذي يتطلب وجود إطار قانوني محكم يحدد طبيعة العمل بشكل دقيق للعلاقات المؤسسية بين (CBI) والحكومة، فضلاً عن إعادة النظر بمواد الدستور التي تتعارض مع بنود (CBI).

2- بما أن نتائج تحليل نسب مؤشرات الكفاية هي أعلى بكثير من النسب المعيارية الدولية، فأنه يستحسن توظيف جزء من هذه الأرصدة للمساهمة في الصناديق سيادية العالمية ذات التصنيف العالي وذلك بموجب تصنيف معهد الصناديق الثروة السيادية (SWFI).

3- العمل على استمرار إدارة الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي العراقي على وفق أفضل الممارسات الدولية شريطة ضمان السيولة وتجنب المخاطر بحيث تكون متاحة للاستخدام عند طلب الحاجة اليها وبالسرعة الممكنة.

المصادر:

1- الرفاعي، محمد ابرهيم ضاحي حمادي والعبيدي، سعيد علي محمد (2022) أثر الدين العام الداخلي في الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي العراقي للمدة (2004–2020)، رسالة ماجستير،(غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الأنبار، العراق.

2- وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء والابحاث، مديرية الحسابات القومية للمدة (2004–2020).

3- البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي:

https://cbiraq.org/Default.aspx

4- IMF (2013) International Reserves and foreign currency liquidity, Guidelines for A data Template.

5- Mohanty, M S, and Turner, Philip (2006) Foreign Exchange Reserve Accumulation in Emerging Markets: what are the Domestic Implications، Bank for International.

6- Kathryn M.E. Dominguez And Others (2011) International Reserves And The Global Financial Crisis, National Bureau Of Economic Research (NBER), 1050 Massachusetts Avenue Cambridge, MA 02138, Working Paper 17362.

7- IMF (2011) Assessing Reserve Adequacy, February14, Prepared by Monetary and Capital Markets, Research, and Strategy, Policy, and Review Departments.

8- IMF (2000) Debt- and Reserve-Related Indicators of External Vulnerability, March (23) Prepared by the Policy Development and Review Department in consultation with other Departments.